عندما يصبح خيار العراقيين لقمة عيش او فقدان الحرية والكرامة

تأهيل النظام العراقي على حساب حرية الانسان العراقي

ان بقاء صدام حسين طوال السنوات العشر الماضية خلق الانطباع الى حد القناعة عند معظم جيران العراق بانه باق. والعوامل التي ساعدت على بقائه هي:

- ان صدام حسين بالنسبة لمعظم دول الجوار هو خيارها الثاني في غياب الخيار المفضل، لا حبا به، وانما خوف من البديل ومايترتب على التغيير. فتركيا تخشى بديل يدفع اكراد العراق لمزيد من الاستقلال، كما ان سوريا تخشى ان تطوق بنظام موال لامريكا، والسعودية تخشى لبننة العراق او سقوط جنوبه بيد ايران. وحتى الاردن لا يرحب ببديل اسلامي راديكالي او طوفان عراقي يغرق الاردن بهجرة كما حصل في حرب الخليج الثانية، وحتى ايران تفضل بقاء صدام ضعيفاً على مجيء حكم حليف لواشنطن يعزز الطوق الامريكي المفروض عليها.
- اعتماد الولايات المتحدة على سياسة الاحتواء تعني ضمنا انها تتوقع بقاء النظام لاجل طويل، وبالتالي هي في صدد تحديد الاضرار وليس التغيير، تاركة للظروف ومستجدات المستقبل تحقيق هذا التغيير. وما عزز قناعة البعض ببقاء صدام هو ان سقوطه لا يتحقق الا بتدخل امريكي مباشر، وفي غياب مثل هذا الاحتمال فان صدام باق وان كان ضعيفا.
- ان الولايات المتحدة غير مستعدة للتورط عسكريا من اجل تغيير النظام العراقي الامر الذي يترك فرص التغيير للانقلابات العسكرية او مؤامرات الاغتيال او "الرصاصة الفضية"، وهذا لا يشكل سياسة واضحة و ثابتة يعول عليها من اجل التغيير.
- بانتهاء تحرير الكويت انتهى التحالف الدولي، والانقسام الذي نشهده في مجلس الامن يؤكد ذلك. فان فرنسا وروسيا وحتى الصين مع الانفتاح على العراق، بل مع اعادة تأهيله تماما.
- استطاع صدام حسين من تحييد الاكراد، الذين طالما كانوا اداة الازعاج الدائمة لكافة الانظمة العراقية، ومن المفارقات ان الادارة الامريكية تمنح الاكرادحمايتها مقابل عدم تحدي صدام واعطائه مبررا لضربهم. وقرار صدام حسين بسحب الجيش العراقي وبالذات الحرس الجمهوري من المناطق الكردية، ساعد على تجنب استنزافه في قتال حرب عصابات بما قد يوحد الحركة الوطنية الكردية، بينما في تركه كردستان حافظ صدام على قوته العسكرية الضاربة وفسح المجال واسعا للصراعات الكردية الداخلية ، بل اصبح احيانا عامل توازن بين الاطراف الكردية.

- سياسات النظام كرست واقع طائفيا وعرقيا ودينيا انعكس على المعارضة العراقية بما افقدها وحدة الخطاب. كما ان فشل انتفاضة اذار 1991 جعل من الصعب التعويل على انتفاضة شعبية مرة اخرى.
- أسوة بالتجربة الستالينية حَول النظام العراقي الارهاب والقمع الى مؤسسة تشكل احد اهم مقومات النظام العراقي، وقد مات ستالين وهو في فراشه.
- ان غياب الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق لا تشكل عقبة بالنسبة لمعظم دول الجوار في التعامل مع بغداد، فهذه الدول مسكونة بمخاوفها من الديمقراطية وليس بقلقها على غيابها في العراق.

مقايضة "تأهيل" صدام بخطوات مقابلة !!

لقد فشلت العقوبات الاقتصادية في اسقاط النظام، بل استطاع الاخير استغلالها، بحيث اصبحت مشجبا لتعليق كافة استحقاقات الهزيمة العسكرية التي منى بها النظام، اضافة الى ان تعاطف الشارع العربي والاسلامي وتزايد الدعوات المناهضة للعقوبات على الصعيد الدولي اصبحت تمثل عبأ اخلاقيا وسياسيا على خصوم النظام، الامر الذي دفع البعض للبحث عن مخرج يعتمد مقايضة "تأهيل" النظام العراقي مقابل اجراءات معينة للنظام تتجاوز صيغة القرار 1284، وذلك انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- الهم الاساسي لحاكم العراق هو الحفاظ على السلطة، ومقابل عدم العمل على اسقاطه سيكون على استعداد للتعاون مع قرارات الامم المتحدة وخاصة عودة مفتشي الاسلحة.
- ان رفع العقوبات لا يعني استرجاع العراق لعافيته، بل سيبقى بحاجة الى المساعدة الخارجية، وبالذات رضا الغرب وامريكا تحديدا لمراجعة ديونه والتعويضات المطلوبة ناهيك عن الاسواق الامريكية.
- اعتماد سياسية التدرج او "الخطوة خطوة" في تأهيل النظام بما يعزز الثقة دون التضحية بمصالح الاصدقاء.
- تحديد خطوات الاصلاح الداخلي المطلوبة، كأن يعتمد نظام الحكم الذاتي للاكراد.
- سيساعد تدفق رأس المال الغربي من اجل اعادة بناء العراق على خلق طبقة اجتماعية صحية (على انقاض الطبقة الوسطى المنهارة) قادرة على الاصلاح.
- مساهمة العراق في التسوية السلمية بين اسرائيل والفلسطينيين، بما في ذلك استيعاب عدد من اللاجئين الفلسطينيين.
- اعادة حال التوافق في مجلس الامن، بما يعزز مكانة الامم المتحدة.
- استعادة التوازن الاستراتيجي في الخليج في مواجهة ايران.

سياسة العصا والجزرة في التعامل مع صدام حسين

ان خير مثال لهذا التفكير هو المنسق السابق للشؤون الانسانية للامم المتحدة في العراق السيد هانس فون سبونيك، الذي دعا في اكثر من محفل سياسي الى اعتماد سياسة العصا والجزرة في التعامل مع بغداد، وفيما يلي خلاصة اطروحته:

ان تسوية الازمات تبقى بحاجة الى حوافز، وسياسة العقوبات فشلت لكونها اداة عقابية خالية من اي حوافز، والقرار 1284 الصادر عن مجلس الامن لا يحتوى على حوافز كافية، بل هو تراجع عن القرار 687، وعليه لابد من البحث عن حوافز اذا كنا نريد نهاية للمأساة الانسانية في العراق، التي بامكان النظام العيش معها ولكن الشعب العراقي يدفع ثمنها. واذا كان صدام لا يعبأ بالقيم الاخلاقية فعلى المجتمع الدولي ان لا ينحدر الى مستواه.

السؤال: ما هي تلك الجزرة واين هي العصا؟

يقول فان سبونيك: اولا، يجب ان تكون الجزرة مجزية والا سوف لا تغري الطرف الاخر، ولابد من حزمة مناسبة وفاعلة من العصي والجزرات.

والانطلاق يبدأ بالتعامل مع القرار 1284 على غرار القرار 986، وذلك بالدخول في مفاوضات من اجل التوصل الى مذكرة تفاهم تزيل الكثير من الغموض الخاص بالقرار 1284 بما يجعله مقبولا لبغداد.

واعتماد مبدأ "التنازلات المبدئة المتبادلة" الذي دعا اليه الرئيس كلينتون ابان مفاوضات كامب ديفيد الاخيرة على الحالة العراقية. كما نجاح هذه العملية يفترض استعداد كافة الاطراف لتأهيل العراق.

و "الجزرات" التي يقترحها فان سبونيك هي:

1- فك الارتباط بين العقوبات الاقتصادية الشاملة والحظر العسكري، بما يرفع الاولى تماما وحالا مقابل رضا العراق باعادة نظام التفتيش والمراقبة.

2-دخول العراق في "عملية بناء الثقة" اعتمادا على مبادرة هادئة وبعيدة عن الاضواء قد تكون على غرار مفاوضات "اوسلو" بين اسرائيل والفلسطينيين. ان مثل هذه المفاوضات تضع تصريحات المسؤولين العراقيين بالدعوة للحوار على المحك. واذا كانت واشنطن مستعدة للتعامل مع شيطان الامس ياسر عرفات فان بالامكان تكرار ذات الشيء مع صدام حسين.

3-السماح للعراق بدفع التزاماته المالية للمنظمات الدولية مثل اوبك والامم المتحدة.

4-تعجيل اعادة بناء منشآت النفط الانتاجية العراقية.

5- عودة سيطرة الحكومة العراقية على موارده المالية، وذلك على شكل خطوات تدريجية مع توفير الضمانات المناسبة لحسن استخدامها لاغراض تنموية وليس عسكرية.

6-تسهيل الاستثمار التدريجي في القطاع الخاص بما يساعد على بناء البنى التحتية المدنية.

اما "العصا" او التنازلات المطلوبة من بغداد حسب رأي سبنيك فهي:

1-عودة مفتشي الاسلحة المحظورة الى داخل العراق وعلى حدوده.

2-فرض عقوبات "ذكية" على بيع الاسلحة للعراق وعلى شرائها من قبل العراق، مع وضع ضوابط لمنع التلاعب الحكومي العراقي.

3-موافقة بغداد على منح الحكم الذاتي للاكراد مع حصة عادلة من عوائد النفط للمحافظات الكردية الثلاث.

4- تعهد النظام العراقي بالعمل السريع والمباشر من اجل اعادة توفير التعليم الشامل والمجاني.

5-موافقة بغداد على حق للامم المتحدة في المراقبة الدورية للوضع داخل العراق بما يخص حقوق الانسان في عراق ما بعد الحصار.

6-التوضيح بما لايترك الشك للحكومة العراقية والرأي العام من ان اي عودة لممارسات الحكومة لاجندتها السرية الخاصة بالتسلح او خرقها لأي اتفاق سيقابل برد فعل حازم.

الى هنا ينتهى مقترح السيد فان سبونيك.

اين الخلل في مقترحات السيد فان سبنيك؟

- ان ما يشغل النظام ليس حقوق ومعاناة العراقيين بقدر ما يهمة ضمان الاستمرار في السلطة، واقتراح فان سبنيك يعني صراحة التسليم ببقاء السلطة والعودة بالعراق الى ما كان عليه قبل الثاني من اب 1990. وهذا بدون شك انتصار لصدام ومكافأة للعدوان الخارجي والاضطهاد الداخلي.
- الجانب الانساني يتمثل في احترام حقوق الانسان ، فما هي الخطوات المطلوبة في هذا الصدد، هل قيام انتخابات حرة في العراق باشراف الامم المتحدة. ان صدام يخشى الحرية اكثر من العقوبات التي استطاع التعايش معها، بينما الحرية للشعب تعني عمليا اسقاطه.
- اذا كانت العقوبات حولت العراق الى "مخيم للاجئين" فان اقتراح فان سبنيك يعيد العراق الى ما كان عليه اي "سجن كبير"، بمعنى اخر خيار العراقيين هو بين لقمة العيش او فقدان الحرية والكرامة.

- ان تاريخ النظام في التعامل مع قرارات الامم المتحدة والمواثيق الدولية لا يترك مجالا للثقة، وعليه لابد من توفير رادع حقيقي. وليس هناك رادع اكثر من القوة العسكرية، ومع ذلك لم يقنع حشد قوات التحالف الدولي صدام حسين بالانسحاب من الكويت، فيا ترى اي رادع يقترح السيد فان سبنيك، العودة مجددا للعقوبات او الضربات العسكرية؟

- ليس لدى فان سبونيك شك في عدم اخلاقية النظام العراقي واستغلاله للعقوبات من اجل فك القيود عليه، اي بمعنى اخر يقر فان سبنيك بان صدام احتجز الشعب العراقي رهينة ومع ذلك يقترح مقايضة تأهيل الخاطف بأمل اطلاق سراح الشعب "الرهينة". ان سياسة المساومة مع الخاطفين تذكرنا بمساومات تشمبرلين مع هتلر، واي تنازل عربي او خليجي لصالح النظام العراقي سيفسره حاكم العراق انتصارا بما يزيد تعنته واستعلاءه، تماما مثل ما تصرف هتلر بعد اتفاقه مع تشمبرلين.

- ان اهم ما في قرارات الامم المتحدة الخاصة بالعقوبات هي تقيد حرية الحكومة العراقية في التصرف بعوائد النفط المالية التي بلغت هذا العام 18 مليار دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط واطلاق حرية التصدير دون سقف محدد، واي رفع لهذا القيد يعني عمليا حرية النظام في صرف العوائد وليس هناك من يضمن سلامة التصرف. خاصة وان السنوات العشر الماضية ،بقناعة فان سبنيك واخرين خلقت "مافيات" اقتصادية ذات جذور قوية يصعب عليها التخلي عن مواقعها الاقتصادية والمزيد من المال بيد هذه المافيات سوف لا يغير من حال العراقيين، وسيبقى اعتمادهم على بطاقات التموين و "مكرمات" الحاكم. كما ان طبيعة النظام لا تسمح بنمو طبقة وسطى خارج سيطرة الدولة.

- ان الحاجة الدولية لنفط العراق تعطي بغداد ورقة اقتصادية، فتصاعد انتاج العراق الى ثلاثة ملايين برميل يوميا وبالامكان زيادة الانتاج بتوفر المعدات الى اربعة او حتى ستة ملايين برميل يوميا يعني ان مجرد تهديده بوقف التصدير ازمة نفطية عالمية.

- كما ان حرية النظام بالتصرف بموارده ستعني حرمان الاكراد من الدخل المباشر البالغ 13% من عوائد النفط بموجب قرارات الامم المتحدة، وبالتالي عليهم الاعتماد مجددا على رضا الحكومة العراقية، وسيكون من الصعب اقناع الاكراد بالتخلي عن الحماية الدولية والموارد المالية المستقلة مقابل وعود من النظام العراقي الذي سبق وان نكث بالكثير من وعوده لهم واخرها كان في ضربهم بالغاز في عمليات الانفال عام 1988.

- لم يتخذ النظام العراقي عبر السنوات العشر اي بادرة اعتدال او انفتاح ومراجعة، بل لا يزال يصر على اعتبار مغامراته ومجرد بقائه في السلطة "انتصارا" وهذا ما يؤكده خطابه الاعلامي والسياسي. فالاحرى مطالبة النظام بالمبادرة في المراجعة والانفتاح وليس بمكافأته بالانفتاح عليه.

- تبقى شخصية صدام حسين عقبة للتعامل، فالعداء الشخصي بين حكام المنطقة كرسه سلوك صدام حسين ومن الصعب ان تعود المياه لمجاريها مع دولة الكويت او السعودية، او الثقة مع ايران وغيرها من دول المنطقة. وان المقارنة بين ياسر عرفات وصدام حسين فيها كل الظلم للاول، ففي حين يناضل الاول من اجل استرداد ارضه عمل الثاني على احتلال ارض الاخرين، ولو كان صدام حسين يخضع لشيء من المساءلة التي يتعرض لها عرفات لما وصل العراق الى ماوصل اليه اليوم.

المطلوب حل جذري

ان مأساة الشعب العراقي انه واقع ضحية بين مطرقة النظام وسندان العقوبات، واذا كان البعض يسعى الى لوي ذراع الولايات المتحدة للخلاص من العقوبات، فان الخلاص من صدام حسين هو خلاص كل العراق، لا من العقوبات فحسب بل من الحالة الشاذة التي يعيشها الشعب العراقي وشعوب المنطقة.

ان حديث البعض عن التعامل مع صدام يجب ان لا يسقط في النقيض الاخر، الا وهو ان صدام باق وليس هناك احتمال سقوطه في عمل مفاجيء او مشروع منظم. فبقدر ما ان تكون قوة النظام في انفراد صدام في السلطة، فان هذا الانفراد هو ضعفة، لان مجرد غياب صدام يعني سقوط النظام او تغييره جذريا. فمهما نسمع عن حماية صدام، يبقى هناك في النظام العراقي العديد من "حسين كامل"، وواقع الانقسام العائلي في رأس السلطة يجعل هذه الامكانية اكثر من مجرد احتمال.

- غالبا ما كان صدام عدو نفسه، فاذا ما ارتكب صدام "الخطأ القاتل" الذي ينتظره الامريكان (استخدام اسلحة محظورة، تهديد حلفاء امريكا في المنطقة، تهديد الاكراد والمنطقة الامنة، تهديدالمصالح الامريكية مباشرة)، فان فرص التعامل الايجابي معه تكاد تتقلص الى الصفر.
- واذا كان التغيير بحاجة الى مساعدة خارجية فهذا لا يعني تدخلاً عسكريا امريكياً مباشراً بقدر ما المطلوب خلق المناخ الاقليمي المساعدة للتغيير. فمن هنا التقارب السعودي الايراني يصب لصالح التغيير في العراق وكذلك الحال اذا ما توصلت السلطة الفلسطينية الى سلام دائم وعادل مع اسرائيل.

وان اقتناع دول الجوار العربية والاقليمية بجدية الولايات المتحدة بالتغيير في العراق سيقنعهم بالعمل والمساهمة في دعم المعارضة العراقية والعمل على توحيدها كما حصل في عام 1991 من تنسيق سعودي وايراني وسوري. وبذات الوقت يتطلب موقف امريكي يتجاوز استخدام المعارضة العراقية كورقة سياسية في صراعات امريكية داخلية ادت الى تمزيق المعارضة وليس وحدتها. وبدون شك سيكون لجدية واشنطن في تقديم صدام حسين واركان نظامه للمحاكمة الدولية اكبر الاثر في تغيير ذلك الانطباع الذي خدم بقاء النظام العراقي واستمرار معاناة الشعب العراقي.

- تطور الموقف الايراني الداخلي سيكون له اكبر الاثر، فايران المعادية للغرب واصدقاء امريكا في الخليج تخدم صدام حسين، حيث ستتجه مشاعر دول الخليج لصالح اعادة تأهيل بغداد للوقوف بوجه ايران. وبالمقابل ستخاف بعض دول الخليج وحتى العربية الاخرى من احتمال تغيير في العراق لصالح التيار الاسلامي الشيعي بما يصب لصالح ايران. بينما ايران الاصلاحية المقبولة خليجيا تجعل من التغيير شأنا داخليا عراقيا مقبول خليجياً.
- ان خير ضمان لازالة اسلحة الدمار العراقية واستقرار المنطقة هو مجيء نظام حكم تعددي امين وآمن وهذا ما لايمكن ان يوفره بقاء النظام العراقي في الحكم. ولكن يبدو ان معاناة الشعب العراقي تحولت الى ورقة بيد البعض لتأهيل النظام العراقي وليس انقاذ الشعب، ان نهاية الحصار الخارجي تبدأ بانتهاء الحصار الداخلي.

(الملف العراقي، العدد 104، آب 2000)

❊ ❊ ❊